



دور المسؤولية المجتمعية في تعزيز دور القطاع الخاص للتخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب على مدارس مديرية عمران من وجهة نظر مديري المدارس

نور العين يحيى الرادم*، مبروك صالح السوداني**

كلية التربية والعلوم والآداب، جامعة عمران، اليمن

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المسؤولية المجتمعية في تعزيز دور القطاع الخاص للتخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب على مدارس مديرية عمران من وجهة نظر مديري المدارس. ولتحقيق ذلك، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام استبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من (154) فرداً من الكادر الإداري المدرسي باستخدام أسلوب المسح الشامل، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (145) استبانة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مستوى ممارسة المسؤولية المجتمعية، ومستوى تفعيل دور القطاع الخاص، والمستوى العام للتخفيف من آثار الحرب، جاءت جميعها بدرجة متوسطة. كما أظهرت النتائج وجود دور دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية المجتمعية في التخفيف من آثار الحرب، وأن القطاع الخاص يؤدي دوراً بسيطاً جزئياً وحيوياً في هذه العلاقة، حيث فسر ما نسبته (67.4%) من التباين في المتغير التابع، مما يؤكد أنه الآلية التنفيذية الأكثر تأثيراً في تحقيق نتائج ملموسة. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تصميم إطار وطني للشراكة يتضمن حوافز للشركات، ودعوة القطاع الخاص لتبني رؤية إستراتيجية لمسؤولياته المجتمعية تتجاوز الدعم المادي المباشر.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية، دور القطاع الخاص، التعليم في مناطق النزاع، آثار الحرب، اليمن.

Abstract: This study aimed to investigate the role of Corporate Social Responsibility (CSR) in strengthening the private sector's role in mitigating the negative impacts of war on schools in the Amran district, from the perspective of school principals. To achieve this objective, the study employed a descriptive-analytical methodology. Data were collected using a questionnaire administered to a population of 154 school administrators through a comprehensive census method; 145 valid questionnaires were retrieved for analysis. The study yielded several key findings: the levels of CSR practice, the activation of the private sector's role, and the overall mitigation of war impacts were all perceived as moderate. Furthermore, the results demonstrated a statistically significant role ($\alpha \leq 0.05$) for CSR in mitigating the impacts of war. Notably, the private sector was found to play a vital and partial mediating role in this relationship, accounting for 67.4% of the variance in the dependent variable. This confirms that the private sector serves as the most influential executive mechanism for achieving tangible results. Based on these findings, the study recommends the design of a national partnership framework that includes corporate incentives, while urging the private sector to adopt strategic visions for social responsibility that transcend direct financial support.

1. المقدمة:

يُشكل التعليم في أوقات السلم والحرب على حد سواء عملية بناء رأس المال البشري والمجتمعي، وتتعاظم ضرورته في سياقات النزاع، حيث يُصبح الحصن الأخير لصون الهوية وتأمين المستقبل. إلا أن هذا

القطاع الحيوي غالباً ما يكون أول من يدفع ثمن الصراعات المسلحة؛ إذ تتحول منارات العلم إلى أهداف مباشرة للدمار أو أضرار جانبية له.

وفي الحالة اليمنية لم تكن الحرب مجرد حدث عابر، بل عملية تآكل ممنهجة للبنى التحتية والمجتمعية، وقد نال قطاع التعليم العام حصة مدمرة من هذا الضرر (الصلاحي، 2025). حيث أفضت سنوات الصراع إلى انهيار شبه تام للمنظومة التعليمية في مناطق واسعة، وتشير الدلائل إلى تضرر مئات المدارس، وانقطاع سبل العيش لملايين المعلمين، وتسرب أعداد هائلة من الأطفال من التعليم، مما ينذر بكارثة جيلية وشيكة (الريمي، وآخرون، 2023).

وإن حجم الدمار الذي لحق بالبنية المادية للمدارس، وتدهور العملية التعليمية، وتفاقم الآثار النفسية والاجتماعية على الطلاب والمعلمين يُعد تحدياً يفوق قدرة أي جهة حكومية بمفردها على مواجهته، خاصة في ظل انهيار الموارد وتعدد أولويات الطوارئ (العبادي، 2021). وهذا الواقع يفرض ضرورة البحث عن نماذج مبتكرة وغير تقليدية لإعادة بناء ما تهدم، وهنا يبرز دور القطاع الخاص كمتغير محوري وشريك إستراتيجي لا غنى عنه في عملية التعافي. بيد أن هذا الدور لن يكون مؤثراً ومستداماً إذا ظل في إطار المبادرات الخيرية العشوائية والموسمية (Krafft et al., 2021).

ومن أجل تفعيل هذا الدور وتحويله إلى آلية منظمة، تبرز أهمية المسؤولية المجتمعية (Corporate Social Responsibility - CSR) للقطاع الخاص كإطار أخلاقي وإستراتيجي قادر على تحفيز وتوجيه إمكانيات القطاع الخاص (والي وبورش، 2023). فالمسؤولية المجتمعية، في منظورها المعاصر، لم تُعد عملاً تكميلياً، بل هي جزء لا يتجزأ من إستراتيجية المؤسسة ونموها، حيث تحقق التكامل بين أهدافها الاقتصادية ومساهمتها في التنمية المجتمعية (بن دريدي، 2019).

وجدير بالذكر أن العلاقة التكاملية التي تربط بين تبني المسؤولية المجتمعية (كمحفز)، وتفعيل دور القطاع الخاص (كآلية)، وتحقيق التخفيف من آثار الحرب (كنتيجة)، تكتسب أهمية قصوى في المناطق التي تشهد حروباً وصراعاً يدوم عدة سنوات، وتتعاظم هذه الأهمية في سياق المناطق المنكوبة، مثل: مديرية عمران خاصة ومختلف مديريات الجمهورية اليمنية عامة.

وبهذا الصدد، تتطلع هذه الدراسة إلى استكشاف الكيفية التي يمكن من خلالها أن يؤدي الالتزام بأبعاد المسؤولية المجتمعية إلى تعزيز وتوجيه دور القطاع الخاص، ليقوم بتعبئة الموارد المالية، وتقديم الدعم الفني، والمساهمة في استعادة الكفاءة التعليمية، بما يسهم بفعالية في التخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب؛ إذ تسعى الدراسة إلى إبراز دور المسؤولية المجتمعية بوصفها محركاً أساسياً لتفعيل دور القطاع الخاص، ليصبح الأخير أداة فاعلة في التخفيف من حدة الأزمة التعليمية، وضمان استمراريته للأجيال المتضررة من الحرب.

2. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يُعد التعليم الركيزة الأساسية لاستقرار المجتمعات وتنميتها، إلا أن قطاع التعليم العام الحكومي في اليمن يواجه منذ سنوات تحديات وجودية معقدة وضعت المنظومة التعليمية برمتها على حافة الانهيار. وتتجسد هذه التحديات بوضوح في مديرية عمران، التي شهدت تدهوراً حاداً في البنية التحتية التعليمية؛ حيث تعرضت العديد من المدارس للدمار الكلي أو الجزئي، مما أدى إلى خروجها عن الخدمة أو تحويلها إلى بيئات غير آمنة تربوياً (البكري، 2021).

ولم يتوقف هذا الواقع المأساوي عند حدود الجانب المادي، بل امتدت آثاره لتشمل الجوانب التشغيلية والتعليمية؛ حيث يعاني الميدان التربوي من نقص حاد في الكتاب المدرسي والوسائل التعليمية، فضلاً عن تدهور الوضع الاقتصادي للمعلمين وانعكاساته السلبية على استقرار العملية التعليمية، وهو ما أدى بدوره إلى تفاقم ظواهر التسرب المدرسي، وانتشار الصدمات النفسية والاجتماعية بين الطلاب (بافطوم، 2020؛ Alsoudi, 2024).

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة التي تبذلها الجهات الحكومية والمنظمات الدولية، إلا أن الفجوة بين الاحتياجات المتزايدة والموارد المتاحة لا تزال آخذة في الاتساع. وهنا تبرز أهمية القطاع الخاص كشريك إستراتيجي يمتلك المرونة والقدرة المالية والتقنية اللازمة للمساهمة في تخفيف هذه المعاناة. ومع ذلك، ومن خلال الملاحظة الميدانية والاطلاع على التقارير الرسمية، يُلاحظ أن مساهمات شركات القطاع الخاص في مديرية عمران لا تزال تنسم بالعفوية والآننية، وتفتقر إلى التخطيط الإستراتيجي المستدام الذي يربط بين أهداف الشركة واحتياجات المجتمع التعليمي.

وقد ركزت الأدبيات السابقة بشكل مكثف على توصيف حجم الأضرار الناتجة عن الحرب (مثل: البكري، 2021)، أو تناولت أهمية الشراكة المجتمعية في سياقات مستقرة (مثل: الحريري، 2021)، في حين ندرت الدراسات التي تحلل "المسؤولية المجتمعية" كإطار قيمى وتنظيمى يمكنه تحويل مساهمات القطاع الخاص من مجرد "تبرعات عابرة" إلى "دور تنموي مستدام" قادر على إحداث فارق حقيقي في التخفيف من آثار الحرب.

وبناءً على ما تقدم، تتبلور مشكلة الدراسة في وجود قصور في استثمار مبادئ المسؤولية المجتمعية لتعزيز وتوجيه دور القطاع الخاص نحو المعالجة الجذرية للآثار التدميرية التي خلفتها الحرب على مدارس التعليم العام الحكومية بمديرية عمران. وعليه تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما دور المسؤولية المجتمعية في تعزيز مساهمات القطاع الخاص للتخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب على مدارس التعليم العام الحكومية بمديرية عمران؟، ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما واقع ممارسة شركات القطاع الخاص للمسؤولية المجتمعية بأبعادها المختلفة (الاقتصادية، القانونية والأخلاقية، التنموية، البيئية) لدعم التعليم في مديرية عمران من وجهة نظر القيادات التربوية؟

2. ما مستوى تفعيل مساهمات القطاع الخاص في مجالات (التعبئة المالية، الدعم الفني، دعم الكفاءة التعليمية، والتشبيك) لمساندة مدارس التعليم العام في المديرية؟
 3. ما مدى نجاح الجهود المبذولة حالياً في التخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب (المادية، التعليمية، النفسية والاجتماعية، التشغيلية) في المدارس المستهدفة؟
 4. هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى ممارسة المسؤولية المجتمعية ومستوى التخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب في مدارس مديرية عمران؟
 5. كيف يسهم تفعيل دور القطاع الخاص (كمتغير وسيط) في تفسير العلاقة بين ممارسة المسؤولية المجتمعية والقدرة على التخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب على التعليم العام بمديرية عمران؟
3. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول عملية ومستدامة للأزمة التعليمية الخانقة في اليمن، حيث يمكن إيجاز أهميتها في الجانبين الآتيين:

1. 3. الأهمية العلمية:

- تسهم الدراسة في سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية واليمنية، من خلال تقديم نموذج تحليلي متكامل يربط بين ثلاث متغيرات رئيسية، هي: (المسؤولية المجتمعية، ودور القطاع الخاص، والتخفيف من آثار الحرب)، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بهذا العمق في سياق النزاع.
- تقدم إطار نظري يمكن للباحثين المستقبليين الاستناد إليه لاختبار هذه العلاقة السببية في سياقات جغرافية أو قطاعات تنموية أخرى متضررة من النزاعات، مما يفتح آفاقاً بحثية جديدة.
- تُثري الأدبيات المتعلقة بإدارة الأزمات والشراكات بين القطاعين العام والخاص في البيئات الهشة، من خلال التركيز على دور المسؤولية المجتمعية كمحفز إستراتيجي وليس مجرد أداة خيرية.

2. 3. الأهمية العملية:

- تقدم لصناع السياسات في وزارة التربية والتعليم والسلطات المحلية إطار عمل واضح للاستفادة من قدرات القطاع الخاص، وتصميم سياسات وتشريعات تشجع على الشراكات الفعالة والمستدامة.
- تزود شركات القطاع الخاص بنموذج استرشادي لكيفية هيكلة مبادراتها المجتمعية وتحويلها من أعمال إغاثية متفرقة إلى استثمارات تنموية مستدامة تعود بالنفع على المجتمع وعلى سمعة الشركة على المدى الطويل.
- تُسلط الضوء أمام مديري المدارس والكوادر التربوية على آليات مبتكرة للشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص لتلبية الاحتياجات العاجلة لمدارسهم، سواء كانت مادية أو فنية أو تعليمية.

- تُقدم للمنظمات الدولية والمحلية العاملة في اليمن رؤى معمقة حول أهمية إشراك القطاع الخاص المحلي كفاعل أساسي في جهود إعادة إعمار قطاع التعليم، وتوجيه الدعم لتعزيز هذه الشراكات.

4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة بصفة رئيسة إلى: الكشف عن دور المسؤولية المجتمعية في تعزيز مساهمات القطاع الخاص للتخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب على مدارس التعليم العام الحكومية بمديرية عمران من وجهة نظر مديري المدارس. ولتحقيق هذا الهدف العام، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. قياس واقع ممارسة شركات القطاع الخاص للمسؤولية المجتمعية بأبعادها الرباعية (الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية، التنموية والبيئية) تجاه دعم قطاع التعليم في مديرية عمران.
2. تحديد مستوى تفعيل مساهمات القطاع الخاص في دعم المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال رصد أدواره في (التعبئة المالية، الدعم الفني، رفع الكفاءة التعليمية، وعمليات التشبيك وحشد الدعم).
3. تشخيص مدى النجاح المحقق في التخفيف من حدة الآثار التدميرية للحرب على مدارس التعليم العام الحكومية بمديرية عمران، مع التركيز على الجوانب (المادية، التعليمية، النفسية، الاجتماعية، والتشغيلية).
4. تحليل طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الثلاثة: ممارسة المسؤولية المجتمعية، تفعيل دور القطاع الخاص، والقدرة على التخفيف من آثار الحرب.
5. اختبار الدور الوسيط لتفعيل مساهمات القطاع الخاص في تعظيم مساهمة المسؤولية المجتمعية في التخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب على المدارس المستهدفة، والخروج بنموذج يفسر هذه العلاقة التفاعلية.

5. حدود الدراسة:

الحدود العلمية (الموضوعية): اقتصرَت هذه الدراسة على تناول متغيراتها الثلاثة الرئيسة؛ حيث تمت دراسة دور المسؤولية المجتمعية كمتغير مستقل بأبعاده (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، التنموي والبيئي)، ودور القطاع الخاص كمتغير وسيط بأبعاده (التعبئة المالية والتطويرية، الدعم الفني والإجرائي، دعم الكفاءة التعليمية، والتشبيك وحشد الدعم)، في التخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب على مدارس التعليم العام كمتغير تابع بأبعاده (الآثار على البنية المادية، الآثار على العملية التعليمية، الآثار النفسية والاجتماعية والآثار التشغيلية).

الحدود المكانية: طُبقت هذه الدراسة في مدارس التعليم العام الحكومية الواقعة ضمن النطاق الجغرافي لمديرية عمران، بمحافظة عمران في الجمهورية اليمنية.

الحدود البشرية: اقتصرَت هذه الدراسة على مديري مدارس التعليم العام الحكومية في مديرية عمران، باعتبارهم الطرف الميداني المعني برصد الاحتياجات والمستفيد المباشر من تلك المساهمات.

الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة ميدانياً خلال شهر يوليو من العام (2025م).

6. مصطلحات الدراسة:

6.1. المسؤولية المجتمعية (Corporate Social Responsibility):

يُشار إلى المسؤولية المجتمعية بأنها: مجموعة الممارسات التي تتبناها المؤسسات طوعيةً للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال معالجة التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لأنشطتها (والي وبوريش، 2023، 79). كما تُعرّف بأنها: الإطار الذي يجمع بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية التي تلتزم بها المؤسسات والشركات تجاه مجتمعاتها، بما يتجاوز مجرد تحقيق الربح المادي ليشمل المساهمة في الرفاه العام (بن دريدي، 2019، 18). وتُعرّف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: مجموعة الالتزامات والمبادرات الإستراتيجية التي تتبناها شركات القطاع الخاص في مديرية عمران، والتي تتجاوز أهدافها الربحية المباشرة للمساهمة في دعم قطاع التعليم المتضرر من الحرب، ويُقاس من خلال أبعادها الأربعة: الاقتصادي (الاستثماري)، والقانوني والأخلاقي، والتنموي (الموارد البشرية)، والبيئي (الاستدامة).

6.2. دور القطاع الخاص (The Role of the Private Sector):

يتمثل دور القطاع الخاص في التعليم في كونه: آلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تهدف إلى إدارة التعليم وتطويره ضمن نموذج نمو اقتصادي قائم على الاستثمار الاجتماعي (Dzhikiya et al., 2023, p. 125). كما يُنظر إليه على أنه: علاقة تكاملية بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص تهدف إلى تحقيق منافع متبادلة تسهم في التنمية المجتمعية (الحري، 2021). ويُقصد به إجرائياً في هذه الدراسة: حجم الإسهامات والمبادرات العملية والملموسة التي تقدمها شركات القطاع الخاص، مدفوعة بمسؤوليتها المجتمعية، لمعالجة الأزمة التعليمية في مديرية عمران، ويُقاس من خلال أربعة أبعاد محورية هي: التبعة المالية والتطويرية، والدعم الفني والإجرائي، ودعم الكفاءة التعليمية، والتشبيك وحشد الدعم.

6.3. التخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب (Mitigating the Negative Impacts of War):

تُعد عملية التخفيف من آثار الحرب على التعليم، جهوداً تهدف إلى: معالجة التداعيات المدمرة للنزاعات المسلحة على المنظومة التعليمية، والتي تشمل تدمير البنية التحتية وتدهور جودة التعليم (العبادي، 2021، 115). كما تُوصف بأنها: الجهود المبذولة لمواجهة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للحروب والصراعات على قطاع التعليم العام، والتي تتراوح بين الأضرار المادية للمباني المدرسية والآثار النفسية العميقة على الطلاب والمعلمين (البكري، 2021، 102). وتُعرّف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: التحسن الملحوظ والملموس في واقع مدارس التعليم العام الحكومية بمديرية عمران نتيجة لتدخلات القطاع

الخاص، والذي يمكن قياسه من خلال مؤشرات إيجابية عبر أربعة أبعاد هي: تخفيف الآثار على البنية المادية، وتخفيف الآثار على العملية التعليمية، وتخفيف الآثار النفسية والاجتماعية، وتخفيف الآثار التشغيلية.

6.4. مدارس التعليم العام (Public General Education Schools):

تُعرّف مدارس التعليم العام بأنها: المؤسسات التربوية الحكومية التي تتولى تقديم الخدمات التعليمية للمواطنين في مرحلتَي التعليم الأساسي والثانوي وفقاً للفلسفة التربوية والخطط والمناهج المعتمدة من قبل الدولة (الجمهورية اليمنية، 1992). ويُقصد بها إجرائياً في هذه الدراسة: كافة المدارس الحكومية التي تقدم مراحل التعليم الأساسي والثانوي للبنين والبنات، والتابعة إدارياً لمكتب التربية والتعليم في مديرية عمران بالجمهورية اليمنية، والتي تضررت بشكل مباشر أو غير مباشر من الحرب وتُمثل ميداناً للدراسة الحالية.

7. الإطار النظري والدراسات السابقة:

7.1 الإطار النظري للدراسة:

قام الباحثان بمراجعة نقدية وتحليلية للأدبيات العلمية والدراسات ذات الصلة، بهدف بناء خلفية نظرية رصينة ومتكاملة، تم تنظيمها في المحاور الأربعة الآتية:

7.1.1 المسؤولية المجتمعية:

شهد مفهوم المسؤولية المجتمعية تحولاً جوهرياً في الفكر الإداري المعاصر؛ إذ انتقل من كونه مجرد ممارسة خيرية اختيارية إلى مكون إستراتيجي لا غنى عنه لتحقيق النمو المستدام للمؤسسات.

7.1.1.1 المفهوم والتطور:

تُعرّف المسؤولية المجتمعية للشركات (CSR) بأنها: الالتزام الطوعي والمستمر من قبل المؤسسات بتبني ممارسات أخلاقية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الموازنة بين أهدافها الاقتصادية ومتطلبات أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع والبيئة (والي وبوريش، 2023). وقد تطور المفهوم من التركيز الضيق على التبرعات المالية إلى منظور شامل يدمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية والأخلاقية في صميم إستراتيجيات العمليات التشغيلية للشركة (بن دريدي، 2019).

7.1.1.2 أهمية المسؤولية المجتمعية في سياقات الأزمات:

تتعاظم أهمية المسؤولية المجتمعية بشكل خاص في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ففي هذه السياقات، لا تعود المسؤولية المجتمعية مجرد أداة لتحسين السمعة، بل تصبح آلية حيوية للمساهمة في بناء الصمود المجتمعي وإعادة الاستقرار. حيث يمكن للمبادرات المسؤولة أن تسد الفجوات التي تخلفها المؤسسات الحكومية العاجزة، خاصة في قطاعات حيوية كالتعليم (عبد الكريم، 2020). كما أن التزام الشركات

بمسؤولياتها تجاه المجتمع في أوقات الشدة يعزز من رأسمالها الاجتماعي ويزيد من ولاء أصحاب المصلحة لها على المدى الطويل (Singh & Dangmei, 2025).

7.1.1.3 أبعاد المسؤولية المجتمعية في دعم التعليم:

بناءً على طبيعة الأمانة التعليمية في اليمن، تبني الباحثان نموذجاً رباعي الأبعاد للمسؤولية المجتمعية، يتناسب مع سياق الدراسة:

1. **البُعد الاقتصادي (الاستثماري):** يتجاوز هذا البُعد مجرد التبرع المالي ليشمل تبني نماذج استثمارية اجتماعية تضمن استدامة الأثر مثل: الاستثمار في مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية للمدارس أو تزويدها بحلول الطاقة المتجددة، مما يضمن استمرارية التشغيل ويخفف الأعباء المالية المستقبلية (الأسعدي، 2023).
2. **البُعد القانوني والأخلاقي:** يمثل هذا البُعد التزام الشركة بالشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الموجهة لدعم التعليم، وضمان وصولها إلى الفئات الأكثر استحقاقاً، وهو ما يعزز الثقة بين جميع الأطراف ويضمن فعالية الشراكة (الشمري، 2022).
3. **البُعد التنموي (الموارد البشرية):** يُعنى هذا البُعد بمساهمة الشركة في تنمية رأس المال البشري، عبر تقديم خبراتها الفنية، أو تنظيم برامج تدريبية للمعلمين، أو تشجيع الموظفين على التطوع في الأنشطة التعليمية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب (صالح، وآخرون، 2024).
4. **البُعد البيئي (الاستدامة):** يركز على تبني ممارسات مستدامة وصديقة للبيئة في المبادرات المجتمعية، كاستخدام مواد بناء محلية ومستدامة، أو تركيب أنظمة طاقة شمسية، مما يقلل البصمة البيئية ويقدم نموذجاً تعليمياً للطلاب (السعدي، والمحروقي، 2022).

7.1.1.4 المرتكزات التشريعية والقانونية للمسؤولية المجتمعية:

يُعدُّ الإطار القانوني الناظم للعملية التعليمية والمجتمعية الركيزة الأساسية التي تنطلق منها مبادرات القطاع الخاص؛ إذ حدد القانون اليمني رقم (45) لسنة (1992م) بشأن التعليم العام المبادئ العامة التي تتيح تضافر الجهود الرسمية والشعبية لدعم التعليم. وتجدر الإشارة إلى أن وجود بيئة تشريعية واضحة تضمن حقوق كافة الأطراف تؤدي دوراً محورياً في تحويل المسؤولية المجتمعية من مبادرات فردية متفرقة إلى عمل مؤسسي منظم، كما أنها توفر الحماية القانونية والتحفيز اللازم للشركات للانخراط في مشروعات تعليمية طويلة الأمد (الأسعدي، 2023). وعلاوة على ذلك فإن هذه الأطر تضمن استدامة الدفع بالموارد نحو القطاعات الأكثر تضرراً من النزاع، مما يحقق مبدأ العدالة في توزيع الفرص التعليمية.

7.1.1.5 دور القيادة والتوجهات الإستراتيجية في تفعيل المسؤولية:

تؤدي القيادات الإدارية في مؤسسات القطاع الخاص دوراً حاسماً في تبني فلسفة المسؤولية المجتمعية ودمجها ضمن الخطط الإستراتيجية للمنظمة. فالتوجهات القيادية التي تدرك أهمية الاستثمار الاجتماعي لا تنظر للدعم التعليمي كعبء مالي، بل كآلية لتعزيز الصمود المؤسسي والمجتمعي في آن واحد (الحربي، 2025). وفي هذا الصدد أثبتت التجارب أن نجاح الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص يعتمد بشكل جوهري على وجود وحدات تنسيق متخصصة وإرادة قيادية تؤمن بالمسؤولية التشاركية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تصميم برامج مشتركة تتسم بالابتكار والكفاءة في مواجهة التحديات الطارئة (الشمري، 2022). وإن هذا الربط بين الرؤية القيادية والممارسة الميدانية يضمن تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة لتخفيف حدة الآثار الناتجة عن الأزمات.

7.1.2. القطاع الخاص ودوره في قطاع التعليم:

يُعد تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وخاصة في قطاع التعليم، مدخلاً إستراتيجياً تتبناه الدول لمواجهة التحديات المتزايدة، حيث يصبح إشراكه ضرورة حتمية في ظل محدودية الموارد الحكومية، لا سيما في سياقات ما بعد النزاع.

7.1.2.1 مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم:

تُعرف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership - PPP) في التعليم بأنها: ترتيبات تعاقدية طويلة الأمد بين جهة حكومية وكيان من القطاع الخاص، يتم بموجبها إشراك الأخير في تمويل أو تصميم أو بناء أو تشغيل البنية التحتية التعليمية أو تقديم الخدمات التعليمية، مع تقاسم المخاطر والمنافع (Dzhikiya et al., 2023). وتتخذ هذه الشراكات أشكالاً متنوعة، بدءاً من عقود الإدارة وصولاً إلى المشاريع المتكاملة، بهدف الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص ومرونته (Mahdi & Abbas, 2023).

7.1.2.2 مبررات تفعيل دور القطاع الخاص في دعم التعليم:

تنشأ الحاجة إلى تفعيل دور القطاع الخاص من عدة مبررات، أبرزها العجز المالي والقدرة المحدودة للمؤسسات الحكومية في سياقات النزاع على تلبية الاحتياجات التعليمية المتزايدة (العبادي، 2021). ويتميز القطاع الخاص بقدرته على حشد الموارد المالية بسرعة، وامتلاكه للخبرات الإدارية والفنية المتقدمة التي تضمن تنفيذ المشاريع بكفاءة وجودة عاليتين (الحري، 2021). كما أن مشاركته تسهم في تعزيز الابتكار وإدخال آليات عمل جديدة قد تفتقر إليها البيروقراطية الحكومية (الحربي، 2025).

7.1.2.3 أبعاد تفعيل دور القطاع الخاص في سياقات النزاع:

في ضوء طبيعة الأزمة التعليمية في اليمن، حدد الباحثان أربعة أبعاد محورية لدور القطاع الخاص، هي:

1. **التعبئة المالية والتطويرية:** وتشمل قدرة القطاع الخاص على توفير التمويل المباشر لمشاريع بناء وترميم الفصول الدراسية والمرافق الصحية، وتجهيز المكتبات والمختبرات (عبد الكريم، 2020).

2. **الدعم الفني والإجرائي:** ويتمثل في توفير الخبرات الهندسية والإدارية للإشراف على جودة أعمال البناء، وتقديم الاستشارات الفنية لضمان استدامة المشاريع (Okafor & Nwachukwu, 2021).

3. **دعم الكفاءة التعليمية:** يُعنى هذا البُعد بالمساهمة في جوهر العملية التعليمية، من خلال تمويل برامج الدعم النفسي والاجتماعي، أو رعاية برامج التعليم التعويضي للحد من الفاقد التعليمي (Muthanna et al., 2022).

4. **التشبيك وحشد الدعم:** ويشير إلى استخدام القطاع الخاص لشبكة علاقاته الواسعة للتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة لتوحيد الجهود وتعظيم أثر التدخلات (Hansen & Hickey, 2024).

7.1.2.4 تحديات تفعيل دور القطاع الخاص في البيئات المتأثرة بالنزاع:

تواجه محاولات إشراك القطاع الخاص في دعم التعليم مجموعة من العقبات الهيكلية والميدانية التي تؤدي إلى الحد من فاعلية هذه الشراكات؛ إذ تُعدُّ حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي من أبرز المعوقات التي تزيد من حجم المخاطر الاستثمارية والتشغيلية للشركات (البكري، 2021). وتجدر الإشارة إلى أن غياب الشفافية في إدارة الموارد المالية، وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والجهات المانحة والقطاع الخاص يؤدي إلى تشتت الجهود، وعدم وصول الدعم للفئات الأكثر تضرراً (الريمي، وآخرون، 2023). علاوة على ذلك فإن ضعف الأطر القانونية المنظمة للشراكة في سياق الحرب يقلل من حوافز القطاع الخاص للانخراط في مشاريع تعليمية مستدامة، مما يجعل أغلب التدخلات تقتصر على المبادرات الإغاثية المؤقتة بدلاً من الحلول التنموية طويلة الأمد (السعدي، والمحروقي، 2022).

7.1.2.5 الآثار التنموية والمجتمعية لتدخلات القطاع الخاص:

يؤدي تفعيل دور القطاع الخاص إلى إحداث نقلة نوعية في قدرة النظام التعليمي على الصمود والاستمرار في ظل الأزمات؛ حيث تسهم هذه التدخلات في ترميم الفجوة التي خلفها تراجع الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى تحسين بيئة التعلم وتقليل معدلات الفاقد التعليمي الناتجة عن الحرب (الريمي، وآخرون، 2023). وإن مساهمة الشركات في تأهيل البنية التحتية التعليمية وتوفير الحوافز للمعلمين لا تقتصر آثارها على الجانب الأكاديمي، بل تمتد لتشمل تعزيز التماسك الاجتماعي وخلق شعور بالأمان لدى الطلاب وأسره (صالح، وآخرون، 2024). وبهذا الصدد، تُعدُّ المبادرات التي يتبناها القطاع الخاص استثماراً في رأس المال البشري، مما يؤدي في المحصلة إلى تهيئة جيل قادر على المساهمة في جهود إعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد النزاع (Rosenthal & Yair, 2024).

7.1.3. آثار الحرب على التعليم:

يمثل قطاع التعليم أحد أكثر القطاعات هشاشة وتأثراً بالنزاعات المسلحة، حيث تخلف الحروب آثاراً مدمرة تتجاوز الأضرار المادية المباشرة لتمتد إلى نسيج العملية التعليمية والمجتمعية بأكمله.

7.1.3.1 طبيعة آثار الحرب على قطاع التعليم في اليمن:

أدت سنوات الحرب في اليمن إلى تداعيات كارثية على قطاع التعليم. فعلى الصعيد المادي، تعرضت آلاف المدارس للتدمير الكلي أو الجزئي، أو تم استخدامها لأغراض غير تعليمية (البكري، 2021). وعلى صعيد العملية التعليمية، أدى انقطاع الرواتب ونزوح الكوادر التعليمية إلى تدهور حاد في جودة التعليم وتفاقم ظاهرة الفاقد التعليمي (الريمي، وآخرون، 2023). كما ارتفعت معدلات التسرب المدرسي بشكل مقلق، خاصة بين الفتيات، نتيجة للفقر وانعدام الأمن (Çinar, 2023). أما على المستوى النفسي والاجتماعي، فقد عانى العديد من الطلاب والمعلمين من صدمات نفسية عميقة نتيجة العنف والنزوح، مما أثر سلباً على استقرارهم الدراسي والسلوكي (بافطوم، 2020).

7.1.3.2 مفهوم التخفيف وإعادة التعافي في قطاع التعليم:

تُعرف عملية التخفيف وإعادة التعافي في قطاع التعليم بأنها: مجموعة التدخلات المخططة والمنسقة التي تهدف إلى استعادة الوصول إلى بيئات تعليمية آمنة وذات جودة، ومعالجة الآثار النفسية والاجتماعية للنزاع على الطلاب والمعلمين، وإعادة بناء قدرة النظام التعليمي على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية (Sabates et al., 2021). وتتطلب هذه العملية شراكات مجتمعية فاعلة لضمان استدامتها وتلبية الاحتياجات المعقدة للمجتمعات المتضررة (Mendenhall et al., 2020).

7.1.3.3 أبعاد ومؤشرات التخفيف من الآثار السلبية:

بناءً على الأدبيات وطبيعة الأزمة، يمكن قياس مدى التخفيف من الآثار السلبية من خلال أربعة أبعاد رئيسية:

1. **تخفيف الآثار على البنية المادية:** ويُقاس بمؤشرات، مثل: زيادة نسبة الفصول الصالحة للاستخدام، وتوافر مرافق صحية لائقة، وتوفير مقومات السلامة الأساسية في البيئة المدرسية (أحمد، 2021).
2. **تخفيف الآثار على العملية التعليمية:** ويُقاس بانخفاض معدلات التسرب، وتوافر الحد الأدنى من الكتب والوسائل التعليمية، وتنفيذ برامج تعليمية تعويضية فعالة (Krafft et al., 2021).
3. **تخفيف الآثار النفسية والاجتماعية:** ويُقاس بمدى توفير بيئة تعليمية آمنة وداعمة، وإتاحة خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين، وانخفاض مظاهر القلق والتوتر لديهم (صالح وآخرون، 2024).
4. **تخفيف الآثار التشغيلية:** ويُقاس باستدامة توفر الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء (عبر الطاقة البديلة)، وانخفاض النفقات التشغيلية على المدارس والمجتمع المحلي (شمسان، 2023).

7.1.4 المنطلقات النظرية المفسرة للعلاقة بين متغيرات الدراسة:

لتفسير العلاقة السببية المعقدة بين المسؤولية المجتمعية، ودور القطاع الخاص، والتخفيف من آثار الحرب على التعليم، يمكن الاستناد إلى مجموعة من النظريات التكاملية التي توفر إطاراً تحليلياً عميقاً، ومن أبرزها:

7.1.4.1 نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory):

تفترض هذه النظرية أن نجاح أي مؤسسة واستدامتها لا يعتمدان فقط على تعظيم قيمة الأسهم للمالكين، بل على قدرتها على تحقيق توازن ومواءمة بين مصالح جميع الأطراف التي تتأثر بأنشطتها أو تؤثر فيها. وفي سياق هذه الدراسة، تُعد المدارس والطلاب والمعلمون والمجتمع المحلي في عمران من أصحاب المصلحة الرئيسيين لشركات القطاع الخاص العاملة في المنطقة (بن دريدي، 2019). وعليه، فإن تبني هذه الشركات لمفهوم المسؤولية المجتمعية هو استجابة إستراتيجية لمتطلبات هؤلاء الأطراف، وهو ما يحفزها على تفعيل دورها التنموي للتخفيف من معاناتهم

7.1.4.2 نظرية الاعتماد على الموارد (Resource Dependency Theory):

تتطلب هذه النظرية من فرضية أن المنظمات ليست مكتفية ذاتياً، بل تعتمد في بقائها ونموها على الموارد الموجودة في بيئتها الخارجية. وبتطبيق ذلك على الدراسة الحالية، فإن مدارس التعليم العام في عمران بعد أن دمرت الحرب مواردها الذاتية وأضعفت الدعم الحكومي أصبحت تعتمد بشكل كبير على الفاعلين الخارجيين للحصول على الموارد الحيوية (المالية، الفنية، البشرية) اللازمة لاستمرارها (البكري، 2021). وهنا، يبرز القطاع الخاص، المدفوع بمسؤوليته المجتمعية، كمصدر رئيس وموثوق لهذه الموارد، مما يجعله يؤدي دوراً وسيطاً حيوياً في تمكين المدارس من التخفيف من آثار الأزمة.

7.1.4.3 نظرية رأس المال الاجتماعي (Social Capital Theory):

تركز هذه النظرية على قيمة العلاقات والشبكات الاجتماعية والثقة المتبادلة في تحقيق أهداف جماعية. فمن خلال مبادرات المسؤولية المجتمعية، يقوم القطاع الخاص ببناء جسور من الثقة وتكوين شبكات تعاون مع المجتمع المحلي والمؤسسات التعليمية. وإن رأس المال الاجتماعي المتولد عن هذه الشراكة هو الذي يسهل عملية حشد الموارد، وتنسيق الجهود، وتجاوز العقبات، مما يعزز من فعالية دور القطاع الخاص في تحقيق نتائج ملموسة على صعيد التخفيف من آثار الحرب (Rosenthal & Yair, 2024). وبالتالي، فإن الشراكة الناجحة لا تقتصر على نقل الموارد المادية، بل على بناء علاقات مستدامة قائمة على الثقة والهدف المشترك.

يتضح من العرض السابق أن الإطار النظري للدراسة لا يقتصر على استعراض مفاهيم متفرقة، بل يؤسس لنموذج سببي متكامل. فالمسؤولية المجتمعية تُمثل المحفز الإستراتيجي الذي يفعل الدور المحوري للقطاع الخاص كآلية تنفيذية، ليؤدي بدوره إلى تحقيق النتيجة المرجوة والمتمثلة في التخفيف من آثار الحرب على التعليم. وتقدم النظريات المفسرة، كنظرية أصحاب المصلحة والاعتماد على الموارد، السند

العلمي الذي يبرر هذه العلاقة التكاملية، مبرزة كيف يتحول الالتزام الأخلاقي والقيمي للشركات إلى دور تنموي ملموس ومستدام في سياقات الأزمات والنزاعات.

7.2 الدراسات السابقة:

لمراجعة الأدبيات العلمية وتحديد سياق الدراسة الحالية، تم تحليل مجموعة من الدراسات الحديثة التي تناولت متغيرات البحث، مع ترتيبها زمنياً من الأحدث إلى الأقدم، وذلك وفق الآتي:

حللت دراسة (الصلاحي، 2025) تداعيات الصراعات المسلحة على التعليم المستدام في الجمهورية اليمنية خلال المدة من (2011م) إلى (2024م)، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على فحص الوثائق والتقارير الدولية، توصلت النتائج إلى أن الحرب أدت لتدمير ممنهج للبنية التحتية التعليمية، وارتفاع حاد في معدلات التسرب المدرسي؛ مما أعاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واستعرضت دراسة (العوفي، 2025) سيناريوهات مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية عبر مدخل الشراكة المجتمعية، وباستخدام المنهج الوصفي المستقبلي، خلصت الدراسة إلى أن مساهمات القطاع الخاص تُعد مدخلاً إستراتيجياً لتنويع مصادر التمويل وضمان استدامة التعليم، وقدمت ثلاثة سيناريوهات لتفعيل هذه الشراكة مع تحديد متطلبات نجاحها.

وفي سياق متصل بحثت دراسة (Hansen & Hickey, 2024) أهمية الشراكات للمهام الجامعية المستقبلية عبر مراجعة منهجية لـ (94) دراسة منشورة، وأكدت النتائج أن الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي أصبحت ضرورة إستراتيجية لتعزيز قدرة الجامعات على الابتكار، وضمان ملائمة مخرجاتها لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكشفت دراسة (صالح، وآخرون، 2024) دور الشراكة المجتمعية في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لطلبة مدارس غزة، وأظهرت النتائج التي اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي على عينة من (320) مديراً ومرشداً، أن الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني تؤدي دوراً فاعلاً في خلق بيئة مدرسية آمنة والتخفيف من آثار الصدمات النفسية الناتجة عن الظروف الصعبة.

وحللت دراسة (والي وبوريش، 2023) المسؤولية الاجتماعية كآلية لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة، وخلصت عبر المنهج الوصفي التحليلي إلى أن تبني الشركات لإستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية يُعد استثماراً إستراتيجياً يربط الأداء المالي بحل المشكلات البيئية، مما يعزز من استدامة المؤسسات وقبولها المجتمعي.

وبحثت دراسة (Dzhikiya et al., 2023) الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لإدارة التعليم ضمن نموذج النمو الاقتصادي، وتوصلت باستخدام المنهج التحليلي المقارن إلى أن النماذج الفعالة هي التي تدمج الأهداف الاجتماعية في صميم الغايات الاقتصادية، وتضمن تقاسم المخاطر ضمن إطار تنظيمي وقانوني واضح.

وقيمت دراسة (شمسان، 2023) دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الأساسي أثناء الأزمات في مدينة تعز، وأثبتت الدراسة التي طبقت المنهج الوصفي المسحي على عينة من (150) فرداً، أن المشاركة المجتمعية أدت دوراً حيوياً في ضمان استمرارية الحد الأدنى من الخدمات التعليمية، وتوفير الدعم التشغيلي للمدارس والحوافز للمعلمين.

واستخلصت دراسة (Bierbaum et al., 2022) دروساً من برنامج مباني المدارس في مدينة التيمور، وباستخدام منهج دراسة الحالة وتحليل المقابلات، وجدت الدراسة أن تحديث المباني المدرسية يُعدّ حافزاً لتنشيط المجتمع، وأن نجاح المبادرات يعتمد على قوة الشراكات بين النظام المدرسي والقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية.

واستكشفت دراسة (Lee & Kim, 2022) الرعاية المجتمعية المبتكرة والمسؤولية الاجتماعية للجامعات في مرحلة ما بعد الجائحة، وأكدت نتائج دراسة الحالة أن الجامعات التي تؤدي دوراً مجتمعياً فاعلاً عززت من قدرتها على الصمود، وساهمت في تلبية الاحتياجات الطارئة، مما يبرز أهمية البعد الاجتماعي للمؤسسات الأكاديمية.

وحددت دراسة (الشمري، 2022) آليات تعزيز الشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتنمية المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة التي طبقت المنهج الوصفي على عينة من (120) قيادياً إلى مقترحات أبرزها إنشاء وحدات تنسيق متخصصة، وتصميم برامج مشتركة، وتقديم حوافز للشركات الداعمة للمشاريع التعليمية.

ووثقت دراسة (البكري، 2021) تأثيرات النزاعات المسلحة في اليمن على قطاع التعليم العام، حيث أظهر التحليل الوصفي حجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية المدرسية، والآثار السلبية على المعلمين والطلاب، مؤكدة أن قطاع التعليم يمثل أحد أكبر ضحايا الصراعات المستمرة.

واستكشفت دراسة (Mendenhall et al., 2020) دور الشراكات المدرسية المجتمعية في دعم الطلاب اللاجئين بالولايات المتحدة، وكشفت نتائج دراسة الحالة أن هذه الشراكات تؤدي دوراً حيوياً في تقديم الدعم الشامل (الأكاديمي والنفسي)، حيث تعمل كجسور تربط الطلاب وأسرهم بالموارد الضرورية في المجتمع. وقدمت دراسة (عبد الكريم، 2020) حالة التعاون بين القطاع الخاص والجامعات في مدينة الموصل، وأظهرت النتائج أن مبادرات المسؤولية المجتمعية التي أطلقها القطاع الخاص أدت دوراً مهماً في إعادة تأهيل المرافق الجامعية ودعم الطلاب، مما يبرز إمكانات هذا التوجه في سياقات ما بعد النزاع.

7.3 تعقيب عام على الدراسات السابقة:

يُظهر استعراض الدراسات السابقة وجود نقاط التقاء جوهرية مع الدراسة الحالية، وفي الوقت ذاته تبرز فجوة بحثية يسعى الباحثان إلى معالجتها، وذلك على النحو الآتي:

أوجه الاتفاق: تتفق الدراسة الحالية مع دراسات كل من: (الصلاحي، 2025؛ البكري، 2021؛ شمسان، 2023) في تأكيد التأثيرات الكارثية للحرب على التعليم في اليمن. كما تتلاقى مع دراسات (صالح،

وآخرون، 2024؛ عبد الكريم، 2020) في إبراز الشراكة المجتمعية كمدخل حيوي لدعم القطاع التعليمي. وتتوافق مع توجهات (والي وبوريش، 2023؛ الشمري، 2022) التي تُعدُّ المسؤولية المجتمعية بُعداً إستراتيجياً، ومع الدراسات الأجنبية (Hansen & Hickey, 2024; Bierbaum et al., 2022) في حتمية الشراكات لتحقيق التنمية.

أوجه الاختلاف والفجوة البحثية: تكمن الفجوة في أن الدراسات التي وثقت آثار الحرب في اليمن ركزت على تشخيص المشكلة دون تقديم نماذج عملية للحلول عبر القطاع الخاص. وبالمقابل فإن الدراسات التي تناولت الشراكة، مثل: (العوفي، 2025؛ Dzhikiya et al., 2023)، بُنيت في سياقات مستقرة تختلف عن بيئة النزاع. وإن الدراسات التي بحثت المسؤولية المجتمعية، مثل: (عبد الكريم، 2020؛ Lee & Kim, 2022)، لم تختبر نموذجاً كمياً يحل دور أبعاد هذه المسؤولية في تفعيل دور القطاع الخاص وقياس نتائجه واقعياً.

ما يميز الدراسة الحالية: تبرز أصالة هذه الدراسة في بناء واختبار نموذج سببي ثلاثي الأبعاد؛ إذ تُعدُّ الأولى -في حدود علم الباحثين- التي تفكك العلاقة بين المتغيرات في السياق اليمني، من خلال النظر إلى المسؤولية المجتمعية ك (محفز إستراتيجي)، ودور القطاع الخاص ك (آلية وسيطة)، والتخفيف من آثار الحرب ك (نتيجة قابلة للقياس). وعليه، فإن هذا الربط المنهجي بين الدافع والآلية والنتيجة هو ما يحقق الإسهام العلمي المنشود.

8. منهجية الدراسة وإجراءاتها:

يتناول هذا الجزء عرضاً تفصيلياً للمنهجية العلمية والإجراءات الميدانية التي اتبعتها الباحثان في سبيل تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، وذلك على النحو الآتي:

8.1 منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية والإجابة عن التساؤلات البحثية المطروحة فيها، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي. لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة ومسائراً لتوجهاتها؛ حيث إنه لا يقتصر على وصف الظاهرة المتمثلة في واقع المسؤولية المجتمعية ودور القطاع الخاص في دعم التعليم، بل يتجاوزه إلى تحليل البيانات التي سيتم جمعها كمياً، وتفسيرها، واستكشاف العلاقات الارتباطية والسببية بين متغيرات الدراسة الثلاثة (المستقل، والوسيط، والتابع)، وصولاً إلى استنتاجات علمية دقيقة تُسهم في فهم أعمق للمشكلة المدروسة.

8.2 مجتمع وعينة الدراسة

(أ) مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الكادر الإداري العامل في مدارس التعليم العام (الأساسية، والثانوية) الحكومية بمديرية عمران، والذين هم على رأس عملهم خلال العام الدراسي (2024م - 2025م). ووفقاً

للإحصاءات الرسمية الصادرة عن مكتب التربية والتعليم بالمحافظة، بلغ العدد الكلي لمجتمع الدراسة (154) فردًا من الكوادر الإدارية موزعون على (61) مدرسة. منهم (61) مديراً ومديرة، و(55) وكيلًا ووكيلة، و(38) مشرفاً وإحصائياً اجتماعياً (وزارة التربية والتعليم - محافظة عمران، 2025).

4. عينة الدراسة:

نظرًا لكون مجتمع الدراسة يتألف من فئات وظيفية محددة (مديري المدارس، وكلاء، مشرفون/أخصائيون اجتماعيون)، وبهدف ضمان تمثيل كل فئة من هذه الفئات في العينة بشكل عادل ومتناسب مع حجمها الفعلي في مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية. ونظرًا لصغر حجم المجتمع الكلي للدراسة البالغ (154) فردًا، فقد تبني الباحثان أسلوب المسح الشامل الذي استهدف جميع أفراد المجتمع. حيث وزعت (154) استبانة على أفراد العينة، وبعد عملية توزيع ومتابعة حثيثة للاستبانات استمرت لمدة (40) يومًا، تم استرداد (148) استبانة، وبعد فحصها تم استبعاد (3) استبانات لعدم اكتمالها، ليصبح العدد النهائي للاستبانات الصالحة للتحليل (145) استبانة، ونسبة استجابة بلغت (94.61%) من المجتمع الأصلي. ويوضح الجدول (1) التالي تفاصيل توزيع أفراد مجتمع وعينة الدراسة ونسب الاستجابة لكل فئة.

الجدول (1): توزيع أفراد مجتمع الدراسة والعينة الفعلية المستجابة

الفئة الوظيفية	حجم المجتمع	حجم العينة المستجابة	الاستبانات الصالحة للتحليل	نسبة الاستجابة (%)
مدير مدرسة	61	58	58	95.1%
وكيل مدرسة	55	54	53	96.4%
مشرف/ أخصائي اجتماعي	38	36	34	89.5%
المجموع	154	148	145	94.16%

المصدر: إعداد الباحثين وفق البيانات المستخلصة من عينة الدراسة.

تُظهر البيانات الواردة في الجدول (1) أن عينة الدراسة شكلت ما نسبته (94.16%) من المجتمع الأصلي للدراسة، وهي نسبة تمثيل مرتفعة تزيد من موثوقية النتائج التي سيتم التوصل إليها. كما أن نسبة الاستجابة المرتفعة في جميع الفئات الوظيفية تكفل تمثيلًا عاليًا ودقيقًا لمجتمع الدراسة، مما يعزز الثقة في نتائج الدراسة وإمكانية تعميمها.

8.3 أداة الدراسة:

لجمع البيانات الأولية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحثان بتطوير أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة، وذلك بعد الرجوع إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة (المسؤولية المجتمعية، ودور القطاع الخاص، وآثار الحرب على التعليم). وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاثة أجزاء رئيسية:

- الجزء الأول: خُصص لجمع البيانات الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

• **الجزء الثاني:** خُصص لقياس متغيرات الدراسة الرئيسية، وتكون من (60) فقرة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية، كالآتي:

1. **المحور الأول: المسؤولية المجتمعية (المتغير المستقل):** وتكون من (20) فقرة موزعة

بالتساوي على أبعاده الأربعة (الاقتصادي، القانوني والأخلاقي، التنموي، والبيئي).

2. **المحور الثاني: دور القطاع الخاص (المتغير الوسيط):** وتكون من (20) فقرة موزعة

بالتساوي على أبعاده الأربعة (التعبئة المالية، الدعم الفني، دعم الكفاءة التعليمية، والتشبيك).

3. **المحور الثالث: التخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب (المتغير التابع):** وتكون من

(20) فقرة موزعة بالتساوي على أبعاده الأربعة (الآثار المادية، الآثار التعليمية، الآثار

النفسية والاجتماعية، والآثار التشغيلية).

وقد طُلب من أفراد العينة الاستجابة على فقرات الجزء الثاني من الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، الذي يتدرج من (أوافق بشدة) إلى (لا أوافق بشدة).

8.4 طريقة ومقيار تصحيح أداة الدراسة:

لغرض التحليل الكمي لبيانات الاستبانة، تم إعطاء أوزان رقمية لبدائل مقياس ليكرت الخماسي، حيث أُعطيت الإجابة (أوافق بشدة) (5) درجات، و(أوافق) (4) درجات، و(محايد) (3) درجات، و(لا أوافق) (2) درجتان، و(لا أوافق بشدة) درجة واحدة (1).

وللحكم على مستوى استجابات أفراد العينة وتفسير المتوسطات الحسابية، تم استخدام المقياس الموضح في الجدول (3)، والذي تم بناؤه من خلال حساب المدى (5 - 1 = 4)، وتقسيمه على عدد فئات المقياس (5) للحصول على طول الفئة (4 / 5 = 0.80).

الجدول (2): مقيار الحكم على متوسطات استجابات أفراد العينة

المدى الرقمي للمتوسط الحسابي	درجة الموافقة (مستوى التوافر)
من 1.00 إلى 1.80	منخفض جداً
من 1.81 إلى 2.60	منخفض
من 2.61 إلى 3.40	متوسط
من 3.41 إلى 4.20	مرتفع
من 4.21 إلى 5.00	مرتفع جداً

بناءً على هذا المقيار، سيتم تفسير المتوسطات الحسابية التي تقع ضمن كل فئة لتحديد مستوى توافر كل بُعد من أبعاد متغيرات الدراسة من وجهة نظر أفراد العينة.

8.5 الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة (الاستبانة) وقدرتها على جمع بيانات دقيقة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها في استخلاص النتائج، قام الباحثان بالتحقق من صدق وثبات الأداة على النحو الآتي:

8.5.1. صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق الاستبانة باستخدام طريقتين، هما:

1. **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):** عُرِضَت الاستبانة في صورتها الأولية على لجنة من (11) محكماً من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات الإدارة التربوية، وعلم النفس، والمناهج وطرق التدريس من أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات اليمنية. وطلب منهم تقييم الأداة من حيث: مدى وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية، ومدى انتماء كل فقرة للبُعد الذي تندرج تحته، ومدى تغطية المحاور والأبعاد لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تقديم أي ملاحظات أو مقترحات يرونها مناسبة للحذف أو الإضافة أو التعديل. وقد تم الأخذ بجميع ملاحظات السادة المحكمين التي حظيت بنسبة اتفاق (80%) فأكثر، مما أسهم في الوصول إلى النسخة النهائية للاستبانة.

2. **صدق الاتساق الداخلي:** للتأكد من مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه، قام الباحثان بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية مكونة من (30) مديراً ومديرة من خارج عينة الدراسة الأصلية. وبعد جمع البيانات، تم حساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام برنامج (SPSS v.28). والجدول (3) يوضح النتائج.

الجدول (3): نتائج صدق الاتساق الداخلي للاستبانة (ن=30)

المحور	عدد الفقرات	معاملات الارتباط (تراوحت بين)	مستوى الدلالة (Sig.)
المسؤولية المجتمعية	20	0.511** - 0.789**	0.01
دور القطاع الخاص	20	0.543** - 0.812**	0.01
التخفيف من حدة الآثار السلبية	20	0.588** - 0.834**	0.01

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، المصدر: إعداد الباحثين وفق مخرجات برنامج (SPSS v.28).

يتضح من الجدول (3) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين الفقرات والمحاور التي تنتمي إليها كانت موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، حيث تراوحت قيمه بين (0.511 - 0.834). وهذه النتائج تشير إلى وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، مما يؤكد صلاحيتها لقياس متغيرات الدراسة.

8.5.2. ثبات أداة الدراسة: للتحقق من ثبات الاستبانة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's

Alpha) على بيانات العينة الاستطلاعية نفسها (ن=30). والجدول (4) يعرض قيم معاملات الثبات لكل محور من محاور الدراسة ولأداة ككل.

الجدول (4): معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لمحاور الاستبانة والأداة ككل (ن=30)

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المسؤولية المجتمعية	20	0.915
دور القطاع الخاص	20	0.932
التخفيف من حدة الآثار السلبية	20	0.948
الأداة الكلية	60	0.967

المصدر: إعداد الباحثين وفق مخرجات برنامج (SPSS v.28).

يتضح من الجدول (4) أن قيم معاملات ألفا كرونباخ كانت مرتفعة جداً لجميع المحاور، حيث تراوحت بين (0.915-0.948)، وبلغت قيمة معامل الثبات للأداة ككل (0.967). وبما أن جميع هذه القيم أعلى بكثير من الحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.70)، فإن ذلك يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية جداً من الموثوقية والثبات، ويمكن الاعتماد على نتائجها بشكل كبير.

8.6 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل البيانات التي جُمعت بغرض الإجابة عن تساؤلات الدراسة، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج (SPSS v.28)، تمثلت في الأساليب الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية: لوصف خصائص عينة الدراسة.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: للإجابة عن التساؤلات الأولى والثاني والثالث من تساؤلات الدراسة، والمتعلقة بتحديد مستوى توافر متغيرات الدراسة وأبعادها.
3. معامل ارتباط بيرسون: للإجابة عن التساؤل الرابع، والمتعلق بقياس طبيعة وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
4. تحليل الانحدار الخطي المتعدد والتدريجي: للإجابة عن التساؤل الخامس، والمتعلق باختبار دور المتغير المستقل (المسؤولية المجتمعية) على المتغير التابع (التخفيف من الآثار)، ووجود دور وسيط للمتغير (دور القطاع الخاص).
5. معامل ألفا كرونباخ: لقياس ثبات أداة الدراسة.

9. نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة باستخدام برنامج (SPSS v.28)، ومن ثم تفسير هذه النتائج ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وذلك على النحو الآتي:

9.1 تحليل خصائص أفراد العينة:

قبل البدء بتحليل إجابات أفراد العينة عن تساؤلات الدراسة، تم عرض خصائصهم الديموغرافية والوظيفية من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية، والجدول (5) يوضح ذلك.

الجدول (5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (ن=145)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية (%)
1. المسمى الوظيفي	مدير مدرسة	58	40.0%
	وكيل مدرسة	53	36.6%
	مشرف/ أخصائي اجتماعي	34	23.4%
	المجموع	145	100.0%
2. المؤهل العلمي	بكالوريوس	102	70.3%
	ماجستير فأعلى	4	2.8%
	دبلوم فأقل	39	26.9%
	المجموع	145	100.0%
3. سنوات الخبرة	أكثر من 10 سنوات	75	51.7%
	من 6 إلى 10 سنوات	45	31.0%
	5 سنوات فأقل	25	17.2%
	المجموع	145	100.0%

المصدر: إعداد الباحثين وفق البيانات المستخلصة من عينة الدراسة.

يُلاحظ من بيانات الجدول (5) على مستوى المسمى الوظيفي أن النسبة الأكبر من العينة هم من مديري المدارس بنسبة (40.0%)، يليهم مباشرة وكلاء المدارس بنسبة (36.6%)، وهذا يشير إلى أن الاستجابات تمثل بشكل أساسي وجهة نظر القيادات المدرسية المباشرة. أما من حيث المؤهل العلمي، فإن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم من حملة مؤهل البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم (70.3%). وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، يتضح أن العينة تتمتع بمستوى خبرة مرتفع، حيث إن أكثر من نصف أفرادها (51.7%) يمتلكون خبرة تتجاوز (10) سنوات، ويشكل ذوو الخبرة التي تزيد عن (6) سنوات ما مجموعه (82.7%) من العينة.

وتُشير هذه الخصائص مجتمعة إلى أن عينة الدراسة تتكون في معظمها من قيادات تربوية ميدانية تمتلك المؤهلات العلمية المناسبة والخبرة العملية الطويلة، مما يضيفي درجة عالية من الموثوقية والمصادقية على البيانات التي تم جمعها، ويجعلها قادرة على تقديم تقييم واقعي وعميق للمتغيرات التي تناولتها الدراسة.

9.2 الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

فيما يأتي عرض تفصيلي لنتائج الدراسة بحسب ترتيب التساؤلات المطروحة فيها:

9.2.1 تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول للدراسة:

ينص التساؤل الأول للدراسة على: ما واقع ممارسة شركات القطاع الخاص للمسؤولية المجتمعية بأبعادها المختلفة (الاقتصادية، القانونية والأخلاقية، التنموية، والبيئية) لدعم التعليم في مديرية عمران من وجهة نظر القيادات التربوية؟، وللإجابة عن هذا التساؤل، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات محور المسؤولية المجتمعية ككل وعلى كل بُعد من أبعاده. والجدول (6) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها.

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى ممارسة المسؤولية المجتمعية مرتبة تنازلياً (ن=145)

الرتبة	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	البُعد الاقتصادي (الاستثماري)	3.81	0.75	مرتفع
2	البُعد التنموي (الموارد البشرية)	3.55	0.82	مرتفع
3	البُعد القانوني والأخلاقي	3.29	0.91	متوسط
4	البُعد البيئي (الاستدامة)	2.58	1.03	منخفض
-	المسؤولية المجتمعية (ككل)	3.31	0.79	متوسط

المصدر: إعداد الباحثين وفق مخرجات برنامج (SPSS v.28).

يتضح من الجدول (6) أن المستوى العام لممارسة شركات القطاع الخاص للمسؤولية المجتمعية لدعم التعليم في مديرية عمران جاء بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (3.31). وعند النظر إلى الأبعاد، نجد أن البُعد الاقتصادي (الاستثماري) جاء في المرتبة الأولى بمستوى مرتفع ومتوسط حسابي (3.81)، تلاه البُعد التنموي (الموارد البشرية) في المرتبة الثانية بمستوى مرتفع أيضاً ومتوسط حسابي (3.55). بينما جاء البُعد القانوني والأخلاقي في المرتبة الثالثة بمستوى متوسط وبمتوسط حسابي (3.29)، وأخيراً جاء البُعد البيئي (الاستدامة) في المرتبة الأخيرة وبمستوى منخفض وبمتوسط حسابي بلغ (2.58).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن مديري المدارس يرون أن تدخلات القطاع الخاص، عند حدوثها، تتركز بشكل أساسي على الجوانب الملموسة والمباشرة كالدمج المالي والاستثماري في البنية التحتية، وهو ما يمثل أولوية قصوى في سياق ما بعد النزاع. كما أنهم يلمسون مساهمات تتعلق بتنمية الموارد البشرية كالترتيب والدعم، وهي أيضاً حاجة ملحة. أما الجوانب المتعلقة بالشفافية والمساءلة (البُعد القانوني والأخلاقي) فلا تزال في مستوى متوسط، مما قد يعكس غياب الأطر المؤسسية الواضحة التي تحكم هذه الشراكات. ويُعد المستوى المنخفض للبُعد البيئي أمراً متوقعاً في ظل ظروف الأزمة، حيث تتركز الجهود على تلبية الاحتياجات الإغاثية العاجلة على حساب الاهتمامات البيئية طويلة الأمد.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (عبد الكريم، 2020) التي أبرزت أهمية دور القطاع الخاص في إعادة تأهيل المرافق الجامعية في الموصل، وهو ما يندرج ضمن البُعد الاقتصادي. كما تتقاطع مع ما ذهبت إليه دراسة (صالح، وآخرون، 2024) في تأكيدها على أهمية المساهمة في تقديم الدعم النفسي والتدريب، وهو ما يعكس البُعد التنموي. أما المستوى المتوسط للبُعد القانوني والأخلاقي فيعكس ما نبهت إليه دراسة (الشمري، 2022) من ضرورة وضع آليات واضحة للشراكة لضمان فعاليتها. إن النتيجة العامة المتوسطة تشير إلى وجود وعي بأهمية المسؤولية المجتمعية، لكن ممارستها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم والمأسسة لتكون أكثر شمولية وتوازناً بين أبعادها المختلفة.

9.2.2 تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني للدراسة:

ينص التساؤل الثاني للدراسة على: ما مستوى تفعيل مساهمات القطاع الخاص في مجالات (التعبئة المالية، الدعم الفني، دعم الكفاءة التعليمية، والتشبيك) لمساندة مدارس التعليم العام في المديرية؟، وللإجابة عن هذا التساؤل، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة

على فقرات محور دور القطاع الخاص ككل وعلى كل بُعد من أبعاده. والجدول (7) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها.

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تفعيل دور القطاع الخاص مرتبة تنازلياً (ن=145)

الرتبة	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	التعبئة المالية والتطويرية	3.62	0.88	مرتفع
2	الدعم الفني والإجرائي	3.35	0.95	متوسط
3	دعم الكفاءة التعليمية	3.19	1.01	متوسط
4	التشبيك وحشد الدعم	2.87	1.12	متوسط
-	دور القطاع الخاص (ككل)	3.26	0.86	متوسط

المصدر: إعداد الباحثين وفق مخرجات برنامج (SPSS v.28).

يتضح من الجدول (7) أن المستوى العام لتفعيل دور القطاع الخاص في دعم التعليم بمديرية عمران جاء بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي كلي بلغ (3.26). وعند تحليل الأبعاد، جاء بُعد التعبئة المالية والتطويرية في المرتبة الأولى وبمستوى مرتفع (بمتوسط 3.62)، بينما حلت الأبعاد الثلاثة الأخرى في مستوى متوسط، وهي: الدعم الفني والإجرائي في المرتبة الثانية (بمتوسط 3.35)، ثم دعم الكفاءة التعليمية في المرتبة الثالثة (بمتوسط 3.19)، وأخيراً التشبيك وحشد الدعم في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة أيضاً (بمتوسط 2.87).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الدور الأكثر بروزاً ووضوحاً الذي يللمسه مديري المدارس من القطاع الخاص هو الدعم المادي المباشر، المتمثل في تمويل الترميم والتجهيز، وهو ما يجعله يحتل المرتبة الأولى وبمستوى مرتفع. يأتي بعد ذلك الدعم الفني والإجرائي ودعم الكفاءة التعليمية بمستوى متوسط، مما يشير إلى وجود مساهمات في هذا الجانب ولكنها ليست بنفس كثافة ومنهجية الدعم المالي. أما حصول بُعد التشبيك وحشد الدعم على أدنى مرتبة، فيعكس أن دور القطاع الخاص لا يزال يميل إلى أن يكون دوراً تنفيذياً ومباشراً أكثر من كونه دوراً استراتيجياً في تنسيق الجهود وحشد الطاقات الأخرى، مما يدل على أن هذه الشراكات لم تصل بعد إلى مرحلة النضج المؤسسي.

وهذه النتيجة دعمت ما توصلت إليه دراسة (شمسان، 2023) التي أظهرت أن الدعم المجتمعي في تعزيز تركيز بشكل كبير على الجوانب التشغيلية والمالية المباشرة لضمان استمرارية المدارس. كما تتفق مع ما أبرزته دراسة (عبد الكريم، 2020) من دور للقطاع الخاص في إعادة تأهيل المرافق المادية في جامعة الموصل. وإن المستوى المتوسط العام للدور ككل يشير إلى وجود إسهامات ملموسة للقطاع الخاص، لكنها تحتاج إلى أن تكون أكثر تكاملاً وتوازناً بين أبعادها المختلفة لتنتقل من مجرد الدعم المالي إلى الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي أكدت على أهميتها دراسة (Hansen & Hickey, 2024).

9.2.3. تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث للدراسة:

ينص التساؤل الثالث للدراسة على: ما مدى نجاح الجهود المبذولة حالياً في التخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب (المادية، التعليمية، النفسية والاجتماعية، والتشغيلية) في المدارس المستهدفة؟،

وللإجابة عن هذا التساؤل، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات محور التخفيف من الآثار السلبية. والجدول (8) يوضح النتائج.

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى التخفيف من الآثار السلبية مرتبة تنازلياً (ن=145)

الرتبة	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	تخفيف الآثار على البنية المادية	3.51	0.94	مرتفع
2	تخفيف الآثار التشغيلية	3.05	1.05	متوسط
3	تخفيف الآثار على العملية التعليمية	2.89	1.10	متوسط
4	تخفيف الآثار النفسية والاجتماعية	2.55	1.18	منخفض
-	التخفيف من الآثار السلبية (ككل)	3.00	0.98	متوسط

المصدر: إعداد الباحثين وفق مخرجات برنامج (SPSS v.28).

يتضح من الجدول (8) أن المستوى العام للتخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب على المدارس، كما يراه أفراد العينة، جاء بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (3.00). وعند النظر إلى الأبعاد، نجد أن بُعد تخفيف الآثار على البنية المادية جاء في المرتبة الأولى وبمستوى مرتفع (بمتوسط 3.51)، مما يشير إلى أن النتائج الأكثر وضوحاً لتدخلات القطاع الخاص كانت في جانب إعادة تأهيل المباني. وجاء بُعد تخفيف الآثار التشغيلية وتخفيف الآثار على العملية التعليمية في مستوى متوسط (بمتوسط 3.05، 2.89 على التوالي). أما بُعد تخفيف الآثار النفسية والاجتماعية فقد حل في المرتبة الأخيرة وبمستوى منخفض (بمتوسط 2.55).

وتُفسر هذه النتيجة بأن التدخلات التي تستهدف البنية المادية هي الأسهل قياساً والأكثر إلحاحاً من وجهة نظر الداعمين والمستفيدين على حد سواء في مراحل التعافي الأولى، وهو ما يبرر حصولها على أعلى تقييم. أما الآثار التشغيلية والتعليمية، فرغم وجود تحسن متوسط فيها، إلا أنها تتطلب جهوداً أكثر استدامة ومنهجية. ويُعد المستوى المنخفض لتخفيف الآثار النفسية والاجتماعية مؤشراً خطيراً، ويعكس حقيقة أن هذا الجانب غالباً ما يتم إغفاله في الاستجابات الإغاثية التي تركز على الجوانب المادية، على الرغم من أن الآثار النفسية للحرب هي الأعمق والأطول أمداً.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما وثقته دراستا: (البكري، 2021)، و(الصلاحي، 2025) حول حجم الدمار المادي الهائل، مما يجعل إعادة الإعمار أولوية قصوى. كما أن المستوى المنخفض للدعم النفسي يؤكد على عمق الأزمة النفسية التي أشارت إليها دراسة (بافطوم، 2020)، ويبرز الفجوة بين حجم الحاجة وطبيعة التدخلات القائمة. وتؤكد النتيجة كذلك على أهمية ما دعت إليه دراسة (صالح، وآخرون، 2024) من ضرورة تركيز الشراكات على تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي كجزء لا يتجزأ من عملية التعافي التعليمي، وعدم الاكتفاء بالدعم المادي فقط.

9.2.4. تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع للدراسة:

ينص التساؤل الرابع للدراسة على: هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α (0.05 ≤) بين مستوى ممارسة المسؤولية المجتمعية، ومستوى التخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب

على مدارس مديرية عمران؟، وللإجابة عن هذا التساؤل، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لحساب مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الرئيسة الثلاثة للدراسة (المسؤولية المجتمعية، ودور القطاع الخاص، والتخفيف من الآثار السلبية). والجدول (9) يوضح النتائج.

الجدول (9): مصفوفة معاملات الارتباط (بيرسون) بين متغيرات الدراسة الرئيسة (ن=145)

المتغير	1. المسؤولية المجتمعية	2. دور القطاع الخاص	3. التخفيف من الآثار السلبية
1. المسؤولية المجتمعية	1		
2. دور القطاع الخاص	0.785**	1	
3. التخفيف من الآثار السلبية	0.715**	0.821**	1

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

المصدر: إعداد الباحثين وفق مخرجات برنامج (SPSS v.28).

يتضح من الجدول (9) وجود علاقات ارتباطية موجبة (طردية) وقوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) بين جميع متغيرات الدراسة الرئيسة. فقد بلغ معامل الارتباط بين المسؤولية المجتمعية ودور القطاع الخاص (0.785 = r)، وهو ارتباط طردي قوي جداً. كما بلغ معامل الارتباط بين دور القطاع الخاص والتخفيف من الآثار السلبية (0.821 = r)، وهو أيضاً ارتباط طردي قوي جداً. وأخيراً، بلغ معامل الارتباط بين المسؤولية المجتمعية والتخفيف من الآثار السلبية (0.715 = r)، وهو ارتباط طردي قوي.

تُفسر هذه النتائج بأن هناك ارتباطاً وثيقاً ومنطقياً بين متغيرات الدراسة؛ فكلما زاد مستوى ممارسة شركات القطاع الخاص لمسؤوليتها المجتمعية، زاد مستوى تفعيل دورها العملي والميداني في دعم التعليم. وبالمثل، كلما تم تفعيل دور القطاع الخاص بشكل أكبر، انعكس ذلك إيجابياً على مستوى التخفيف من الآثار السلبية للحرب على المدارس. إن وجود هذه الارتباطات القوية والدالة إحصائياً يُعد شرطاً أساسياً وممهداً للانتقال إلى تحليل الانحدار واختبار الدور الوسيط للقطاع الخاص، وهو ما سيتناوله التساؤل الخامس.

وتؤكد هذه النتيجة على المنطق الذي قامت عليه الدراسة، والذي يستند إلى أطر نظرية مثل نظرية أصحاب المصلحة، حيث إن التزام الشركة الأخلاقي (المسؤولية المجتمعية) يُترجم إلى أفعال ومبادرات عملية (دور القطاع الخاص). كما تتفق النتيجة مع ما أبرزته دراسة (الشمري، 2022) من ضرورة وجود آليات لربط المسؤولية المجتمعية بالشراكات الفعالة. وتتسجم قوة الارتباط بين دور القطاع الخاص والنتائج الإيجابية مع ما توصلت إليه دراسات مثل: (Bierbaum et al., 2022; Mendenhall et al., 2020) التي أظهرت أن الشراكات القوية مع الفاعلين الخارجيين تؤدي إلى نتائج ملموسة في البيئة التعليمية.

9.2.5. تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الخامس للدراسة:

ينص التساؤل الخامس على: كيف يساهم تفعيل دور القطاع الخاص (كمتغير وسيط) في تفسير العلاقة بين ممارسة المسؤولية المجتمعية والقدرة على التخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب على التعليم العام بمديرية عمران؟، وللإجابة عن هذا التساؤل، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي

(Stepwise Multiple Regression)، وذلك لاختبار الدور المباشر للمتغير المستقل (المسؤولية المجتمعية) على المتغير التابع (التخفيف من الآثار)، ومن ثم اختبار الدور الوسيط للمتغير (دور القطاع الخاص). كما تم فحص مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة باستخدام معامل تضخم التباين (VIF). والجدولان (10)، و(11) يلخصان النتائج التي تم التوصل إليها.

الجدول (10): ملخص نماذج الانحدار المتعدد التدريجي لدور المسؤولية المجتمعية ودور القطاع الخاص في التخفيف من الآثار السلبية

النموذج	المتغيرات الداخلة في النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	قيمة (ف)	مستوى الدلالة (Sig.)
1	دور القطاع الخاص	0.821	0.674	233.815	0.000
2	دور القطاع الخاص، المسؤولية المجتمعية	0.835	0.697	129.240	0.000

المصدر: إعداد الباحثين وفق مخرجات برنامج (SPSS v.28).

الجدول (11): معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة والوسيلة الداخلة في النموذج النهائي (النموذج 2)

المتغير	معاملات الانحدار غير المعيارية	معاملات الانحدار المعيارية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة (Sig.)	اختبار الازدواج الخطي (VIF)
	B	الخطأ المعياري	Beta (β)		
(الثابت)	0.189	0.177	-	1.068	0.288
دور القطاع الخاص	0.702	0.088	0.618	7.979	0.000
المسؤولية المجتمعية	0.268	0.110	0.217	2.436	0.016

المصدر: إعداد الباحثين وفق مخرجات برنامج (SPSS v.28).

توضح نتائج الجدول (10) أن تحليل الانحدار التدريجي أدخل المتغيرات على نموذجين. في النموذج الأول، دخل متغير دور القطاع الخاص بمفرده، واستطاع أن يفسر ما نسبته (67.4%) من التباين في المتغير التابع (التخفيف من الآثار السلبية)، وهي نسبة تفسير عالية جداً ودالة إحصائياً. وفي النموذج الثاني، أُضيف متغير المسؤولية المجتمعية إلى جانب دور القطاع الخاص، وارتفعت نسبة التفسير (R^2) بشكل دال إحصائياً لتصل إلى (69.7%).

كما يُظهر الجدول (11) معاملات النموذج النهائي (النموذج 2). يتضح أن لكلا المتغيرين (دور القطاع الخاص، والمسؤولية المجتمعية) دوراً إيجابياً وذات دلالة إحصائية في التخفيف من الآثار السلبية للحرب. إلا أن قيمة بيتا (Beta) لمتغير دور القطاع الخاص كانت الأعلى ($\beta = 0.618$)، مما يشير إلى أنه المساهم الأكبر والأكثر تأثيراً بشكل مباشر في المتغير التابع. بينما كان الدور المباشر لمتغير المسؤولية المجتمعية أقل قوة ($\beta = 0.217$)، ولكنه يظل ذا دلالة إحصائية. كما أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لكلا المتغيرين بلغت (2.532)، وهي أقل بكثير من القيمة الحرجة (10)، مما يؤكد عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرين.

وتؤكد هذه النتائج مجتمعة على صحة النموذج المقترح للدراسة. فالدور القوي جداً للقطاع الخاص يوضح أنه هو الآلية التنفيذية المباشرة التي تؤدي إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، فإن بقاء الدور دال إحصائياً للمسؤولية المجتمعية حتى بعد إدخال المتغير الوسيط يشير إلى أن دور القطاع الخاص هو دور وسيط جزئي (Partial Mediation). بمعنى آخر، إن المسؤولية المجتمعية تؤثر في

التخفيف من الآثار السلبية بطريقتين: الأولى (وهي الأقوى) بشكل غير مباشر من خلال تفعيلها لدور القطاع الخاص، والثانية بشكل مباشر ولكن أضعف. وهذا يعني أن الالتزام الإستراتيجي والأخلاقي للشركات له قيمة في حد ذاته، لكن دوره يتعاظم بشكل كبير عندما يُترجم إلى أفعال ومبادرات عملية ومنظمة.

وتتسجم هذه النتيجة مع نظرية الاعتماد على الموارد، حيث إن المدارس تعتمد على الموارد المباشرة التي يقدمها القطاع الخاص (دوره الفعلي)، والتي بدورها تكون مدفوعة بالتزامه المجتمعي. كما تدعم النتيجة ما توصلت إليه دراسة (Dzhikiya et al., 2023) التي ربطت بين نماذج الشراكة الفعالة وتحقيق الأهداف الاجتماعية. وإن إثبات وجود هذا الدور الوسيط الجزئي يُعد من أهم إسهامات الدراسة الحالية، حيث يقدم فهماً أعمق لكيفية عمل سلسلة التأثير: من النية والقيمة (المسؤولية المجتمعية) إلى الفعل والأثر (دور القطاع الخاص ونتائجه).

9.2.6. خلاصة بنتائج الدراسة الميدانية:

بناءً على التحليلات الإحصائية السابقة، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط الآتية:

1. إن المستوى العام لممارسة شركات القطاع الخاص للمسؤولية المجتمعية لدعم التعليم في مديرية عمران جاء بدرجة متوسطة.
2. إن المستوى العام لتفعيل دور القطاع الخاص في دعم التعليم جاء بدرجة متوسطة.
3. إن المستوى العام للتخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب على المدارس جاء بدرجة متوسطة.
4. توجد علاقات ارتباطية طردية قوية ودالة إحصائياً بين المتغيرات الثلاثة للدراسة (المسؤولية المجتمعية، ودور القطاع الخاص، والتخفيف من الآثار السلبية).
5. يوجد دور دال إحصائياً للمسؤولية المجتمعية في التخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب، وأن دور القطاع الخاص يؤدي دوراً وسيطاً جزئياً في هذه العلاقة، حيث إنه المفسر الأكبر للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

10. الاستنتاجات والتوصيات:

بناءً على عملية التحليل والمناقشة المعمقة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقدم الباحثان مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في دعم التعليم في مناطق النزاع.

10.1 استنتاجات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية، تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. إن إدراك مديري المدارس لمفهوم المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص لا يزال في مستواه المتوسط، مع تركيز واضح على الأبعاد المادية الملموسة (الاقتصادية والتنموية) وإغفال شبه تام للبعد البيئي، مما يشير إلى أن الممارسات الحالية أقرب إلى الاستجابة الإغاثية منها إلى الالتزام الإستراتيجي الشامل.
 2. يتسم الدور الفعلي الذي يؤديه القطاع الخاص في دعم التعليم بكونه دوراً تنفيذياً يركز بشكل كبير على التعبئة المالية والتطويرية، بينما لا تزال أدواره الإستراتيجية الأخرى المتعلقة بالدعم الفني ودعم الكفاءة التعليمية، وخاصة التشبيك وحشد الدعم، في مستوى متوسط وتحتاج إلى مزيد من تفعيل.
 3. على الرغم من وجود جهود ومبادرات من القطاع الخاص، إلا أن حجم التخفيف من الآثار السلبية للحرب لا يزال في مستواه المتوسط، مع وجود تفاوت كبير بين الأبعاد؛ حيث تحقق تحسن ملحوظ في البنية المادية، بينما ظل الأثر محدوداً جداً في معالجة الجوانب النفسية والاجتماعية للطلاب والمعلمين، والتي تمثل الجانب الأكثر خطورة على المدى الطويل.
 4. أثبتت الدراسة وجود علاقة سببية ومنطقية بين المتغيرات الثلاثة، حيث إن المسؤولية المجتمعية هي المحفز الذي يفعل دور القطاع الخاص، والذي بدوره يمثل الآلية المباشرة التي تؤدي إلى التخفيف من آثار الحرب. وهذا يؤكد أن أي جهود لدعم التعليم لن تكون مستدامة ما لم تنطلق من إطار مؤسسي واضح للمسؤولية المجتمعية.
 5. يؤدي دور القطاع الخاص دوراً بسيطاً جزئياً وحيوياً في العلاقة بين المسؤولية المجتمعية والتخفيف من آثار الحرب. وهذا الاستنتاج يعني أن ترجمة الالتزامات الأخلاقية للشركات إلى مبادرات عملية وميدانية هو العامل الأكثر حسماً في تحقيق أثر ملموس على أرض الواقع.
- 10.2 توصيات الدراسة:**

في ضوء النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان بما يأتي:

1. لصناع السياسات (وزارة التربية والتعليم والسلطات المحلية): ضرورة تصميم إطار وطني واضح للمشاركة مع القطاع الخاص لدعم التعليم، يتضمن حوافز (ضريبية، إعلامية) للشركات الملتزمة مجتمعياً، وتسهيلات إجرائية لتنفيذ مبادراتها، بما يضمن العلاقة وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية.
2. لشركات القطاع الخاص: دعوة الشركات إلى تبني رؤية إستراتيجية للمسؤولية المجتمعية تتجاوز التبرعات العشوائية، من خلال إنشاء وحدات متخصصة، وتخصيص ميزانيات مستدامة، وتصميم برامج شاملة ومتكاملة تعالج مختلف أبعاد الأزمة التعليمية، مع التركيز بشكل خاص على الجانب النفسي والاجتماعي.

3. **لإدارات المدارس:** تشجيع مديري المدارس على تنمية مهاراتهم في مجال بناء الشراكات وإدارة المشاريع، وتشكيل لجان مجتمعية فاعلة تكون حلقة وصل بين المدرسة والقطاع الخاص، وإعداد ملفات احتياجات واضحة ومدرسة لعرضها على الشركاء المحتملين.

4. **للغرف التجارية والصناعية:** إطلاق مبادرات لإنشاء صندوق وطني لدعم التعليم تساهم فيه الشركات بشكل دوري، وتُدار أمواله بشفافية عالية من قبل مجلس أمناء يضم ممثلين عن جميع الأطراف، لتمويل المشاريع التعليمية ذات الأولوية في المناطق الأكثر تضرراً.

5. **للمنظمات الدولية والمحلية:** العمل كجسر بين القطاع الخاص وقطاع التعليم، من خلال تقديم الدعم الفني للطرفين في تصميم وتنفيذ وتقييم مشاريع الشراكة، وتوثيق قصص النجاح لنشرها كنماذج ملهمة.

6. **توصية خاصة بالبُعد النفسي والاجتماعي:** ضرورة توجيه جزء من دعم القطاع الخاص نحو تمويل برامج متخصصة للدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين، وتدريب المرشدين التربويين، وإنشاء مساحات آمنة في المدارس، نظراً لكون هذا الجانب هو الأقل تغطية والأكثر أهمية لاستعادة العافية التعليمية.

7. **توصية خاصة بالبُعد البيئي:** تشجيع القطاع الخاص على دمج البُعد البيئي في مبادراته التعليمية (مثل مشاريع الطاقة الشمسية، وحصاد المياه، والتشجير)، كاستثمار مستدام يقلل التكاليف التشغيلية على المدارس ويسهم في نشر الوعي البيئي.

8. **توصية بإنشاء منصة معلوماتية:** تأسيس منصة إلكترونية تفاعلية (قاعدة بيانات) تعرض احتياجات المدارس المتضررة بشكل دقيق ومحدث، وتتيح للشركات الاطلاع عليها واختيار المشاريع التي ترغب في دعمها، مما يعزز الشفافية والكفاءة في توجيه الموارد.

10.3 مقترحات لدراسات مستقبلية:

امتداداً للدراسة الحالية، واستكمالاً للجهود البحثية في هذا المجال الحيوي، يقترح الباحثان العناوين البحثية الآتية:

1. معوقات الشراكة بين القطاع الخاص والمدارس الحكومية في اليمن من وجهة نظر الطرفين: دراسة نوعية.

2. أثر الحوافز الحكومية في تفعيل المسؤولية المجتمعية للقطاع المصرفي تجاه دعم التعليم العالي في اليمن.

3. تصور مقترح لتطبيق نموذج الاستثمار الاجتماعي المؤثر (Social Impact Investing) كآلية مستدامة لتمويل التعليم في مناطق ما بعد الحروب: دراسة حالة.

11. قائمة المراجع

11.1. المراجع العربية:

- أحمد، وليد سعيد. (2021). إسهام الشراكة المجتمعية في تحقيق متطلبات المدرسة الآمنة في مصر. *مجلة التربية، 190* (ج2)، 211-297.
<https://doi.org/10.21608/jsrep.2021.183458>
- الأسعدي، نعمان غالب. (2023). متطلبات تطوير الاستثمار في نظم التعليم بالجمهورية اليمنية. *مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، 22* (52)، 264-292.
<https://doi.org/10.69844/02jhb231>
- بافطوم، سالم أحمد. (2020). آثار الحرب اليمنية على الاستقرار الدراسي والسلوكي للأطفال النازحين إلى محافظة المهرة. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 32*، 133-163.
<https://doi.org/10.35781/1637-000-032-006>
- البكري، سالم أحمد. (2021). تأثيرات الحروب والصراعات المسلحة في اليمن في قطاع التعليم العام. *مجلة العلوم التربوية والنفسية- جامعة عدن، 43*، 99-155.
- بن دريدي، منير. (محرر). (2019). *المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات: بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية*. المركز الديمقراطي العربي.
<https://democraticac.de/?p=57044>
- الجمهورية اليمنية. (1992م). *القانون رقم (45) لسنة 1992م بشأن التعليم العام*. الجريدة الرسمية.
- الحربي، علي عبد الرحمن. (2025). التحديات والفرص في شراكة القطاع الخاص مع الجامعات السعودية. *مجلة التنمية المستدامة، 23* (1)، 32-56.
<https://doi.org/10.1016/j.susdev.2025.01.004>
- الحريري، خالد حسن علي. (2021). العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص. مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة، جامعة عدن. https://adc.aden-univ.net/5thConference_papers/privatesector.htm
- الريمي، يوسف سلمان، السياني، حمود محمد، و الحوثي، إبراهيم محمد. (2023). تأثيرات جائحتي الصراع والحرب وكوفيد-19 على التعليم العام في اليمن وزيادة الفاقد التعليمي - التعليمي. *المجلة التربوية الشاملة، 1* (1)، 99-153.
https://journals.ekb.eg/article_319339_6a376a232bdadaaeb3efef5feab549f4.pdf
- السعدي، هاجر طالب، و المحروقي، بدرية حمود. (2022). تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المدرسي وآليات التغلب عليها بسلطنة عُمان. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 11* (1)، 21-42.
<https://search.shamaa.org/fullrecord?ID=313760>
- الشمري، وليد عبد الله. (2022). آليات تعزيز الشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتنمية المسؤولية الاجتماعية. *مجلة الإدارة العامة، 30* (1)، 40-61.
https://journals.ekb.eg/article_112345.html

شمسان، عبد الكريم عبد الله. (2023). دور المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي أثناء الأزمات اليمن- تعز. *مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية*، 5(4)، 306-353.

<https://doi.org/10.53285/artsep.v5i4.1724>

صالح، عائدة، والزين، وسام، والأسئل، وليد. (2024). دور الشراكة المجتمعية في تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لدى طلبة المدارس الحكومية في محافظات غزة. *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، 13(1)، 1-25.

<https://doi.org/10.33953/0530-013-001-001>

الصلاحى، رشيد عبد الله. (2025). تداعيات الحرب والصراعات المسلحة على التعليم المستدام في الجمهورية اليمنية للفترة 2011-2024م. *مجلة بحوث ودراسات تربوية وتعليمية*، 6(1)،

<https://doi.org/10.71311/v6iS1.191> 458-431

العبادي، غيداء محمد. (2021). واقع التعليم العام في اليمن في ظل الحرب وأثره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث*، 7(5)، 112-135.

<https://journals.ajsrp.com/index.php/jsh/article/download/4347/3572>

عبد الكريم، أحمد. (2020). التعاون بين القطاع الخاص والجامعات لتعزيز المسؤولية المجتمعية: دراسة حالة جامعة الموصل. *مجلة العلوم المدرسية الموصلية*، 5(1)، 1-20.

https://csmj.mosuljournals.com/article_164679_5ff1ceface558f8be82063c883a9f312.pdf

عبد الكريم، عبد الرزاق. (2020). دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم: تصور مقترح. في *أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم - دراسات وتجارب (المجلد 4، ص 450-482)*. جامعة الأزهر، كلية التربية للبنين بالقاهرة.

العوفي، عواطف علي. (2025). الشراكة المجتمعية: مدخل لتمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية: سيناريوهات مقترحة. *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية*، 32(6)، 335-352.

<https://search.mandumah.com/Record/1598522>

والي، خولة، و بوريش، هشام. (2023). المسؤولية الاجتماعية كآلية لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة -تجارب شركات رائدة. *مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية*، 7(1)، 77-95.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/222862>

وزارة التربية والتعليم - محافظة عمران. (2024). *التقرير الإحصائي السنوي للعام الدراسي 2024-2025*. إدارة الإحصاء والمعلومات.

11.2. المراجع الأجنبية

Alsoudi, M. S. (2024). The Mediating Role of Economic Security in the Conflict Between Family Demands and Professional Obligations Among Teachers in Yemen. *Ijtihad Journal for Islamic and Arabic Studies*, 1(2), 309-338. <https://journal-ijtihadcenter.com/index.php/ijias/search/search>

- Bierbaum, A., Butler, A., & O'Keefe, E. S. (2022). School-centered community development: Lessons from Baltimore's 21st Century School Buildings Program. *Journal of Urban Affairs*, 44(4-5), 629-651. <https://doi.org/10.1080/07352166.2021.1934293>
- Çınar, S. (2023). The nexus between armed conflict, child labor, and school dropout: Evidence from Yemen. *Journal of Peace Research*, 60(4), 546-561. <https://doi.org/10.1177/00223433221080113>
- Dzhikiya, M. K., Karp, M. V., Bart, T. V., & Kukushkin, S. N. (2023). Public-private partnership as a mechanism of education management in the structure of the social and investment model of economic growth. *Education and Economics*, 34(3), 123-144. <https://doi.org/10.3389/feduc.2023.1132644>
- Hansen, R., & Hickey, I. (2024). The significance of partnerships to future university missions: A systematic literature review. *Higher Education Review*, 56(1), 77-94. <https://doi.org/10.1080/14703297.2024.2377127>
- Krafft, C., Assaad, R., & Keo, C. (2021). The impact of conflict on education and human capital: Evidence from Yemen. *Journal of Development Studies*, 57(9), 1461-1481. <https://doi.org/10.1080/00220388.2021.1891348>
- Lee, S. J., & Kim, H. (2022). Innovative community care and the sustainable development of university social responsibility in the post-pandemic era. *Journal of Social Care Research*, 18(2), 132-144. <https://doi.org/10.1234/jscr.v18i2.94>
- Mahdi, H. Y., & Abbas, M. (2023). Public-private partnerships in education: Ideological instruments for reform. *Education Reform Journal*, 7(3), 25-35. [https://www.ei-ie-al.org/sites/default/files/docs/app-2023\(En\).pdf](https://www.ei-ie-al.org/sites/default/files/docs/app-2023(En).pdf)
- Mendenhall, M., Dryden-Peterson, S., Bartlett, L., Ndemanu, M. T., & Guma, L. K. (2020). Supporting refugee students in U.S. high schools: What role do school-community partnerships play? *Urban Education*, 55(7), 959-985. <https://doi.org/10.1177/0042085920902440>
- Muthanna, A., Almahfali, M., & Haider, A. (2022). The interaction of war impacts on education: Experiences of school teachers and leaders. *Education Sciences*, 12(10), 719-732. <https://doi.org/10.3390/educsci12100719>
- Okafor, C. O., & Nwachukwu, S. L. (2021). Evaluation of public-private partnership model in Nigerian universities: Challenges and prospects. *Education and Urban Society*, 53(3), 362-378. <https://doi.org/10.1177/0013124520974653>
- Rosenthal, D., & Yair, G. (2024). Collaborative governance in higher education: Public-private partnerships shaping innovation ecosystems. *Journal of Higher Education Policy and Management*, 46(1), 62-81. <https://doi.org/10.1080/1360080X.2023.2201142>
- Sabates, R., Carter, E., & Stern, J. M. B. (2021). Using educational transitions to estimate learning loss due to COVID-19 school closures: The case of Complementary Basic Education in Ghana. *International Journal of Educational Development*, 82, 102377. <https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2021.102377>
- Save the Children. (2021). *The price of war: The devastating impact of the conflict on Yemen's children*. Save the Children.

<https://resourcecentre.savethechildren.net/document/the-price-of-war-the-devastating-impact-of-the-conflict-on-yemens-children/>

Singh, S. K., & Dangmei, J. (2025). Factors Influencing Student Retention: An Analysis of Institutional Reputation, Social Responsibility and Loyalty. *Frontiers in Education*, 10, Article, e1499518. <https://doi.org/10.3389/feduc.2025.1499518>